

**الى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

**القرار المتعلق بتصريح مغاربة العالم بممتلكاتهم وأرصدتهم البنكية لدى بلدان
الإقامة**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

تعمقت مخاوف أفراد الجالية المغربية بالخارج، بخصوص قرار الحكومة المتعلق بالتصريح بممتلكاتهم وأرصدتهم البنكية لدى دول الإقامة، الأمر الذي أثار غضهم وامتعضهم من هذا القرار وتبعاته عليهم وعلى الاقتصاد المغربي أيضا الذي يستفيد من هذه الممتلكات والأرصدة. وبالنظر لهذه الانعكاسات، فإن السؤال المطروح يتعلق بأسباب غياب أية خطة تواصلية لتفسير حثثيات هذا القرار والمرجع الذي استند إليه، وهل الأمر يتعلق بتطبيق الاتفاقية المتعددة الأطراف التي وقعها المغرب في يونيو سنة 2019؛ وإذا كان الأمر كذلك، هل هناك تفكير بالبحث عن الصيغ الكفيلة بحماية المعطيات الشخصية، علما أن الاتفاقية المذكورة لا تنص على التبادل الآلي للمعلومات بين الدول الموقعة عليها، وما هي الإجراءات المتخذة لطمأنة مغاربة العالم بهذا الخصوص؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد المختنر